

قضية اليوم

العقيدة الأمنية لتنتياهو:

منع تشكك تهديد وجودي وحماية الجبهة الداخلية



عادت الأصوات لتلوح من تل أبيب من تهديد إعادة بناء فدرات الجيش السوري (أف ب)

علي حيدر

ليس مفاجئاً أن يبدو رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، حريصاً على أن تكون له بصمته الخاصة على العقيدة الأمنية لإسرائيل، بعدما أجرى نحو 13 عاماً في الحكم، حتى 2009 (وقبلها بين 1996 و1999) تشكل مادة غنية يمكن الاستناد إليها لاستقراء عقيدته الأمنية، وخصوصاً أنه في الصيف الماضي، كشف رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، للمسؤولين المعتمدين النقاط الرئيسية للنظرية الأمنية التي كتبها بن غوريون. وأوضحت صحيفة «إسرائيل اليوم» في العقود الأخيرة مفهوم «الدفاع عن الجبهة الداخلية» إلى النظرية (العقيدة) الأمنية التي كتبها بن غوريون. وأضافته صحيفة «إسرائيل اليوم» في الصيف الماضي، كشف رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، للمسؤولين المعتمدين النقاط الرئيسية للنظرية الأمنية التي كتبها شخصياً بن غوريون. وبالتشاور مع العديد من الخبراء، ولكن معظم محتواها لا يزال سرياً.

صحيفة «إسرائيل اليوم» أشارت إلى أنه «بعد تسعة أشهر من انتهاء رئاسة الحكومة من كتابة العقيدة الأمنية الجديدة التي يولدها لإسرائيل وعرضها في منتديات عدة»، وصلت إليها بدور أخرى من هذه العقيدة لم تُشر بعد. وأشارت إلى أن الرئيس السابق لهيئة الأمن القومي، العميد يعقوب نغل، سينشر قريباً مقالاً «غير مصنف سري» في الولايات المتحدة، يعرض فيه مبادئ من العقيدة التي صاغها نتنياهو. يأتي ذلك، بعدما كشف العام الماضي عن عقيدة نتنياهو الأمنية - 2030، بعد عمل استمر نحو سنتين، وهو ما يؤكد أن الدافع الموضوعي الأساسي لبثورة هذه العقيدة مرتبط في أحد جوانبه الأساسية مباشرة بالانتصار الذي حققه محور المقاومة وما ترتب عن ذلك من تحديات للأمن القومي الإسرائيلي، إضافة إلى ما استجد من تطورات تمثل فرصاً استراتيجية لإسرائيل، تظهر بعض معالمها في الاندفاع الخلجي للتطبيع مع كيان العدو، وفي هذا

تحديد أقوى جيش عربي عن دائرة الصراع، وتغيير موازين القوى الإقليمية لصالح إسرائيل. ثم أتت اتفاقات التسوية على الساحتين الأردنية والفلسطينية، وصولاً إلى تحديد تهديد الجيش السوري والعراقي من خلال المخطط الذي إدارته الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة. وعادت الأصوات تلوح من جديد في تل أبيب من التهديد الكامن في إعادة بناء قدرات الجيش السوري وتطويرها، ومنع تشكل قدرات استراتيجية لمحور المقاومة على الساحة السورية، تؤدي بحسب ما عبر نتنياهو السنة الماضية، إلى تشكيل قوس شمالية تستند إلى قدرات صاروخية دقيقة مع ذلك، هناك حقائق أخرى، تحضر بقوة لدى صناع القرار السياسي والأمني، ولها دور أساسي في بلورة تقديراتهم وخياراتهم. منها ما نقلته «إسرائيل اليوم» (2018/8/15)، عن نتنياهو بأنه «سبب مساحتنا الجغرافية الصغيرة واكتظاظ السكان وكثرة التهديدات حولنا، دائماً كانت الحاجات الأمنية الإسرائيلية أكبر من حاجات أي دولة بحجمها مثل».

في ضوء هذه الرؤية، يدعو نتنياهو إلى «المحافظة على هذا الوضع»، وهو ما يعني أن على إسرائيل السعي إلى منع تشكل تهديد وجودي على مستوى المستقبل وتحت هذا العنوان تخوض مواجهتها التي تأخذ أشكالاً وأساليب متعددة مع محور المقاومة في الساحة السورية، وفي مواجهة حزب الله وإيران إلى ذلك، ينبغي التشديد على حقيقة أن إسرائيل تستبعد التهديد الوجودي، في

خطر الجيوش النظامية العربية المحيطة بإسرائيل تم تحييده على مراحل وبوسائل مختلفة

هذه المرحلة بالذات، ولا علاقة لهذا التوصيف بالمسارات المستقبلية وعلى ذلك، فهي لا تعتبر إيران وحلفاءها تهديداً وجودياً في المرحلة الحالية، بل تهديداً استراتيجياً، يمكن أن يتحول إلى تهديد وجودي في المستقبل، وجوهر الاستراتيجية التي تتبعها من تل أبيب تستند في أحد أهدافها إلى منع تطور هذا التهديد إلى المستوى الوجودي.

يشير الكاتب، نقلاً عن نغل، إلى أن «هناك جانباً آخر في النظرية الأمنية، وهو الحاجة إلى حماية الجبهة الداخلية والبنى التحتية والمؤسسات الحكومية المهمة، في ضوء تغيير عقيدة العدو». من الواضح أن هذا المبدأ يهدف إلى التركيز على مواجهة مفاعيل التهديد الصاروخي لمحور المقاومة على «العمق الاستراتيجي الإسرائيلي»، وهو ما فرض على تل أبيب معادلات ردة تركزت خلالها على المنطقة المعتمدة من لبنان إلى طهران. ولغت الكاتب إلى سبب جوهري للتوجه الإسرائيلي، يتمثل بتغيير عقيدة العدو، في إشارة إلى الاستراتيجية الصاروخية واللاتحالفية التي صاغها، مشيرة إلى أن الفرضية التي تستند إليها «من ضمن أمور أخرى، أن إسرائيل لا تواجه اليوم أي تهديد وجودي»، وهي حقيقة تتحضر في كل المقاربات والدراسات التي تتناول البنية الاستراتيجية لإسرائيل، وتشكل منطلقاً في بلورة الرؤى والخيارات هذه المحور المقاومة وما ترتب عن ذلك من تحديات للأمن القومي الإسرائيلي، إضافة إلى ما استجد من تطورات تمثل فرصاً استراتيجية لإسرائيل، تظهر بعض معالمها في الاندفاع الخلجي للحزبية - الإسرائيلية التي تمتد إلى

في الواجهة

الانتخاب الفرعي في طرابلس: حلفاء بلاناخيين

مقدار ما تشي الأرقام النهائية للانتخاب الفرعي في طرابلس بالهزالك، تنطوي دلالاته السياسية على الكثير من المعاني، قد يكون أبسطها أن الائتلاف المرشح لزعامة المدينة مع رئيس الحكومة، أفصح عن حقيقة أنه هؤلاء، منفرديت أو مجتمعية، باتوا بلاناخيين

نقولاً ناصف

انتهى الانتخاب الفرعي في طرابلس الأحد إلى النتيجة المتوقعة سلفاً، حتى عشية، التقت التقديرات على ترجيح نسبة مشاركة لا تزيد على 10%. في الغدا، استقرت النسبة، رسمياً، على 12%. لولا منطلقا البداوي والقلمون، لاقتصرت مشاركة طرابلس على نسبة 6% فقط. أما الفوز بالمقعد الذي حصل عليه تيار المستقبل، فبدا غير ذي أهمية في ظل التصويت الأكثرى الذي ينيب، في نهاية المطاف، المرشح الحائز العدد الأكبر من الأصوات أياً يكن عدد الأصوات، بالمرشحات حتى.

لم يكن الانتخاب الفرعي في طرابلس معركة سياسية، ولم يخضها أي من زعماء المدينة على أنها كذلك، وهو ما برز انضمام أقطابها الحاليين (الرئيس نجيب ميقاتي والوزيرين السابقين محمد الصفدي وأشرف ريفي) إلى رئيس الحكومة سعد الحريري، الصيداوي، وإلى مرشحته البيروتية، صبح الأمر كذلك على الوزير السابق فيصل كرامي الذي اختار المقاطعة، في خلاصة دلالات الانتخاب الفرعي بضع ملاحظات:

أولها، شأن ما الت إليه انتخابات 2018 في بيروت، بأن أكدت لرئيس الحكومة أنه الأول فيها، لكنه ليس زعيمها الوحيد، وكذلك فعلت صيدا والبقاع الغربي، أتى الانتخاب الفرعي في طرابلس على غرار انتخابات 2018 بكرر له أنه أحد زعمائها. الأول في المدينة الثانية، بيد أنه الآن، في الانتخاب الفرعي، الأول بفضل حلفائه

رد

نائب رياض سلامة: المستفيد من عمليات البيع المصرف وليس أنا

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار» أسس تحت عنوان «عمليات بيع بين مصرف لبنان ونائب الحاكم، شبهات، المنفعة الخاصة»، جانباً من نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون ساموليان الرد الآتي:

جاء التفصيل في التقرير المنشور في الصفحة الثالثة ما خلاصته أنني اشترت من مصرف لبنان - وأنا نائب حاكم فيه - أربعة عقارات خلال ثلاث سنوات، وأن ذلك يُشتمُّ منه رائحة أن «عدم مشاكستي لسعادة الحاكم «ليس ببلاش»»، وأنتي حققت منفعة شخصية وأن، بحسب «مصدر قضائي رفض ذكر اسمه» (كنا) تنطوي هذه العمليات الأربع على «تضارب مصالح واضح واستغلال للوظيفة»، وأنها، لما كانت تمت بموافقة سعادة الحاكم لمصلحتي فإن ذلك «يرتّب عليها شبهة دفع وتلقي رشوة»، وأنها تشكل خرقاً لمواد 351 و353 و364 من قانون العقوبات و«المادة 19 من قانون النفوذ والتسليف، وهذه المادة تنص على

لا في مواجهتهم. في مقابل هذا الائتلاف، كُرس الحريري اعترافه بهم شركاءه واحداً واحداً. لكل منهم حصة في إعادة انتخاب ديمًا جمالي. مع كل النقل السياسي الذي زودوه إياه، لم يمتحوه الأصوات التي طلبها. بذلك استمد الانتخاب الفرعي مغزاه من هذا الائتلاف لا من نتائج الاقتراع. ثانيها، رغم الحجة التي تسليح بها تيار المستقبل وأقرقاء طرابلسيون آخرون للقول بافتقار الانتخاب الفرعي إلى جاذبية الاستقطاب، شأن الانتخابات العامة، إلا أن أكثر من استحقاق فرعي اعطى دليلاً معاكساً، بتحميله أهمية كادت توازي الانتخابات العامة متى خيضى الانتخاب الفرعي بمنافسة جيدة.

لعل الانتخابين الفرعيين عامي 2002 و2007، للمفارقة في الدائرة نفسها، المُن، أسطع مثالين على جعل الواجهة في انتخاب فرعي في حجم معركة سياسية وطنية.

الانتخاب الفرعي عام 2002 في الأصل داخل العائلة الواحدة، حينما تنافس غيريال المر مع ميرنا المر ابنة شقيقه النائب ميشال المر وشقيقة وزير الداخلية إلياس المر. فإذا منافسة أهل البيت الواحد أفضت إلى مواجهة مباشرة بين فريق قرينة شهبان والسلطة ومن وراء هذه سوريا، وغدت نتيجة الانتخاب تغليب أحد هذين الفريقين على الآخر. حينذاك قصد النائب فارس سعيد رئيس المجلس نبيه بزّي، وأخبره بتوقع استقالة 7 نواب في قرينة شهبان ما لم يصر

قوله ناصف

انتهى الانتخاب الفرعي في طرابلس الأحد إلى النتيجة المتوقعة سلفاً، حتى عشية، التقت التقديرات على ترجيح نسبة مشاركة لا تزيد على 10%. في الغدا، استقرت النسبة، رسمياً، على 12%. لولا منطلقا البداوي والقلمون، لاقتصرت مشاركة طرابلس على نسبة 6% فقط. أما الفوز بالمقعد الذي حصل عليه تيار المستقبل، فبدا غير ذي أهمية في ظل التصويت الأكثرى الذي ينيب، في نهاية المطاف، المرشح الحائز العدد الأكبر من الأصوات أياً يكن عدد الأصوات، بالمرشحات حتى.

لم يكن الانتخاب الفرعي في طرابلس معركة سياسية، ولم يخضها أي من زعماء المدينة على أنها كذلك، وهو ما برز انضمام أقطابها الحاليين (الرئيس نجيب ميقاتي والوزيرين السابقين محمد الصفدي وأشرف ريفي) إلى رئيس الحكومة سعد الحريري، الصيداوي، وإلى مرشحته البيروتية، صبح الأمر كذلك على الوزير السابق فيصل كرامي الذي اختار المقاطعة، في خلاصة دلالات الانتخاب الفرعي بضع ملاحظات:

أولها، شأن ما الت إليه انتخابات 2018 في بيروت، بأن أكدت لرئيس الحكومة أنه الأول فيها، لكنه ليس زعيمها الوحيد، وكذلك فعلت صيدا والبقاع الغربي، أتى الانتخاب الفرعي في طرابلس على غرار انتخابات 2018 بكرر له أنه أحد زعمائها. الأول في المدينة الثانية، بيد أنه الآن، في الانتخاب الفرعي، الأول بفضل حلفائه

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار» أسس تحت عنوان «عمليات بيع بين مصرف لبنان ونائب الحاكم، شبهات، المنفعة الخاصة»، جانباً من نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون ساموليان الرد الآتي:

جاء التفصيل في التقرير المنشور في الصفحة الثالثة ما خلاصته أنني اشترت من مصرف لبنان - وأنا نائب حاكم فيه - أربعة عقارات خلال ثلاث سنوات، وأن ذلك يُشتمُّ منه رائحة أن «عدم مشاكستي لسعادة الحاكم «ليس ببلاش»»، وأنتي حققت منفعة شخصية وأن، بحسب «مصدر قضائي رفض ذكر اسمه» (كنا) تنطوي هذه العمليات الأربع على «تضارب مصالح واضح واستغلال للوظيفة»، وأنها، لما كانت تمت بموافقة سعادة الحاكم لمصلحتي فإن ذلك «يرتّب عليها شبهة دفع وتلقي رشوة»، وأنها تشكل خرقاً لمواد 351 و353 و364 من قانون العقوبات و«المادة 19 من قانون النفوذ والتسليف، وهذه المادة تنص على

الانتخاب الفرعي في طرابلس: حلفاء بلاناخيين

مقدار ما تشي الأرقام النهائية للانتخاب الفرعي في طرابلس بالهزالك، تنطوي دلالاته السياسية على الكثير من المعاني، قد يكون أبسطها أن الائتلاف المرشح لزعامة المدينة مع رئيس الحكومة، أفصح عن حقيقة أنه هؤلاء، منفرديت أو مجتمعية، باتوا بلاناخيين

نقولاً ناصف

انتهى الانتخاب الفرعي في طرابلس الأحد إلى النتيجة المتوقعة سلفاً، حتى عشية، التقت التقديرات على ترجيح نسبة مشاركة لا تزيد على 10%. في الغدا، استقرت النسبة، رسمياً، على 12%. لولا منطلقا البداوي والقلمون، لاقتصرت مشاركة طرابلس على نسبة 6% فقط. أما الفوز بالمقعد الذي حصل عليه تيار المستقبل، فبدا غير ذي أهمية في ظل التصويت الأكثرى الذي ينيب، في نهاية المطاف، المرشح الحائز العدد الأكبر من الأصوات أياً يكن عدد الأصوات، بالمرشحات حتى.

لم يكن الانتخاب الفرعي في طرابلس معركة سياسية، ولم يخضها أي من زعماء المدينة على أنها كذلك، وهو ما برز انضمام أقطابها الحاليين (الرئيس نجيب ميقاتي والوزيرين السابقين محمد الصفدي وأشرف ريفي) إلى رئيس الحكومة سعد الحريري، الصيداوي، وإلى مرشحته البيروتية، صبح الأمر كذلك على الوزير السابق فيصل كرامي الذي اختار المقاطعة، في خلاصة دلالات الانتخاب الفرعي بضع ملاحظات:

أولها، شأن ما الت إليه انتخابات 2018 في بيروت، بأن أكدت لرئيس الحكومة أنه الأول فيها، لكنه ليس زعيمها الوحيد، وكذلك فعلت صيدا والبقاع الغربي، أتى الانتخاب الفرعي في طرابلس على غرار انتخابات 2018 بكرر له أنه أحد زعمائها. الأول في المدينة الثانية، بيد أنه الآن، في الانتخاب الفرعي، الأول بفضل حلفائه

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار» أسس تحت عنوان «عمليات بيع بين مصرف لبنان ونائب الحاكم، شبهات، المنفعة الخاصة»، جانباً من نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون ساموليان الرد الآتي:

جاء التفصيل في التقرير المنشور في الصفحة الثالثة ما خلاصته أنني اشترت من مصرف لبنان - وأنا نائب حاكم فيه - أربعة عقارات خلال ثلاث سنوات، وأن ذلك يُشتمُّ منه رائحة أن «عدم مشاكستي لسعادة الحاكم «ليس ببلاش»»، وأنتي حققت منفعة شخصية وأن، بحسب «مصدر قضائي رفض ذكر اسمه» (كنا) تنطوي هذه العمليات الأربع على «تضارب مصالح واضح واستغلال للوظيفة»، وأنها، لما كانت تمت بموافقة سعادة الحاكم لمصلحتي فإن ذلك «يرتّب عليها شبهة دفع وتلقي رشوة»، وأنها تشكل خرقاً لمواد 351 و353 و364 من قانون العقوبات و«المادة 19 من قانون النفوذ والتسليف، وهذه المادة تنص على

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار» أسس تحت عنوان «عمليات بيع بين مصرف لبنان ونائب الحاكم، شبهات، المنفعة الخاصة»، جانباً من نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون ساموليان الرد الآتي:

جاء التفصيل في التقرير المنشور في الصفحة الثالثة ما خلاصته أنني اشترت من مصرف لبنان - وأنا نائب حاكم فيه - أربعة عقارات خلال ثلاث سنوات، وأن ذلك يُشتمُّ منه رائحة أن «عدم مشاكستي لسعادة الحاكم «ليس ببلاش»»، وأنتي حققت منفعة شخصية وأن، بحسب «مصدر قضائي رفض ذكر اسمه» (كنا) تنطوي هذه العمليات الأربع على «تضارب مصالح واضح واستغلال للوظيفة»، وأنها، لما كانت تمت بموافقة سعادة الحاكم لمصلحتي فإن ذلك «يرتّب عليها شبهة دفع وتلقي رشوة»، وأنها تشكل خرقاً لمواد 351 و353 و364 من قانون العقوبات و«المادة 19 من قانون النفوذ والتسليف، وهذه المادة تنص على